

## ندوة تطوّر العلوم الفقهية في نسختها الرابعة عشرة فقه العصر: مناهج التجديد الديني والفقهي

15 - 18 جمادى الثانية 1436هـ / 5 - 8 إبريل 2015م

### ■ عبد الله العليان

لا شك أن التجديد سُنَّة كونية وقانون تاريخي تتطلب حياة الناس وحاجاتهم الزمانية والمكانية، وحاجة الأمة إلى إصلاح واقعها الراهن، ومن هنا تأتي ضرورة تجديد الخطاب الإسلامي حتى يستعيد الفكر الإسلامي عافيته، ويستجيب لمتطلبات عصره المتغير وتحولاته الكبيرة، فالتجديد سُنَّة من سنن الله ﷻ في خلقه، تبعاً لسُنَّة الحياة في التغيير بما يحقق مصالح الخلق، فترك التجديد أو تراجع خطابه في الأمة له الكثير من الآثار السلبية على الفكر الإسلامي وتعقيد الكثير من القضايا والمسائل التي تستحق النقاش وتجديد المفاهيم فيها، فالقطيعة مع تجديد الخطاب جعلت الكثير من المثقفين ينصرفون عن الثقافة الإسلامية، ويندفعون إلى تبني الأفكار والمعارف الغربية، والاعتقاد بأنها الحل لواقعنا ومشاكلنا القائمة. كما أن بعض المؤسسات الدينية في أغلبها انشغلت بالعلوم التقليدية القديمة، وقطعت الجسور مع الواقع وتحولاته، وهذا ما عمق الفجوة في مخاطبة العصر ومقتضياته تحت شعار الحفاظ على الهوية والذات من الاختراق الثقافي والفكري.

■ كاتب وباحث عُماني.

## أهمية التجديد في الأمة

عُقدت في العاصمة العُمانية الندوة السنوية المعتادة (تطور العلوم الفقهية.. فقه العصر: مناهج التجديد الديني والفقهي) 5 - 8 إبريل 2015، والتي نظمتها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في نسختها الرابعة عشرة، بحضور عدد من العلماء والمفكرين من كل المدارس الفقهية الإسلامية، وبرعاية معالي الشيخ/ محمد بن أحمد الحارثي مستشار الدولة.

وقد ألقى الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان السالمي - رئيس اللجنة المنظمة للندوة - كلمة الوزارة، وقال فيها: إنَّ المسلمين امتلكوا عبر العصور فقهاً للدين، وفقهاً للعيش، وكلاً الأمرين جرى تكونه، وجرى تنميته وتطويره، استناداً للكتاب والسنة، وتجارب المسلمين مع نصوصهم وسلفهم فهماً وعيشاً، ومع إدراكات جماعاتهم للمصالح في العلاقات فيما بينهم، ومع الآخر المحلي والعالمية. إنَّ مناهج الاجتهاد والتجديد وآلياته - في تلك الأزمنة - كانت تتم ضمن المنظومة السالفة الذكر، ومن داخلها، وضمن القواعد الثلاث التي استقر العمل بمقتضاها: النص القرآني والسنة النبوية، وإجماعات المسلمين وأعرافهم، وآليات الاستنباط المتمثلة في القياس الفقهي الذي نمت البحوث بشأن جزئياته نمواً كبيراً. وبخلاف الانطباعات السائدة عن توقف الاجتهاد وانسداد بابه قبل ثلاثة قرون وأكثر؛ فإنَّ التطويرات النظرية والمبادرات العلمية ظلت جاريةً بحسب الاحتياجات، وبحسب المفاهيم المتعارف عليها للتعامل الفقهي والمصلي. والمصالح - كما هو معروفٌ - صارت مقصداً من مقاصد الشرع، وعملاً من أعمال النظر الفردي والجماعي. لقد تغيّر المشهد كله منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري؛ فقد تصاعدت دعوات تغييرية من نوع آخر؛ لقد دعا كثيرون إلى «فتح باب الاجتهاد» الذي رأوا أن بابه قد انسد، وتناولوا بالنقد آليات الاجتهاد الفقهي. وقد اتخذ النقد أحد مسارين: مسار العودة المباشرة للكتاب والسنة مع محاولة تخطي التقليد الفقهي، ومسار الإصلاح الديني الذي يريد العودة للمصادر أيضاً؛ لكنه يستهدف التلاؤم مع ظروف العصر ومتغيراته. وأضاف السالمي: إنَّ القرن الرابع عشر الهجري انقضى من دون أن تنقضي آثاره ومشكلاته، وشهد تنامي هذين التيارين: تيار الاجتهاد والتجديد،

وتيار التشدد والتأصيل، ونحن نُعنى في ندوتنا الرابعة عشرة هذه بتيار الاجتهاد والتجديد. لم يعد أحدٌ يتحدّث عن التقليد على أساس أنه البداية والنهاية؛ لكن على أساس أنه ضمن العمل في الاجتهاد والتجديد. هناك من يريد فهم التقليد وتجاوزه، وهناك من يريد فتح التقليد ونقده والبناء عليه. إنّ اتجاه فتح التقليد ونقده والانتقاء منه هو الذي قام بالأعمال الكبرى في المجال الفقهي في القرن الرابع عشر الهجري. وقد اتخذ لذلك سبيلين: سبيل الانتقاء والإضافة والتحرير والتعديل، وسبيل الاستناد إلى «مقاصد الشريعة» لإحلال الأصل الغائي محل الأصل القياسي التقليدي. والانطلاق من ذلك لتأسيس منظومة فقهية جديدة تتجاوز المنظومة التقليدية من دون أن تتصادم معها أو تصطنع قطيعةً إزاءها؛ فالتقليد المذهبي ومنظومته يصبح في هذه الحالة تأريخاً تشريعياً لا يمكن الاستغناء عنه. وأعمال هذه الندوة المتجددة تنطلق من هذه الرؤية؛ فعندما نتحدّث عن الفقه الإنشائي أو الابتدائي؛ فهو جديدٌ من ناحيتين: الموضوعات، والاستناد المرجعي. ففي الاستناد المرجعي يجري اللجوء إلى المقاصد والغايات أو المصالح الضرورية. وفي الموضوعات، تظهر مسائل وقضايا واحتياجاتٌ جديدة، يصعب الاستناد فيها إلى القياس، فتصبح الأدلة الشرعية - وفي طليعتها الكتاب والسنة - هي المرجع الأساس، وتصبح احتياجات المسلمين بحسب ما يقدرها العلماء، وضمن المقاصد والغايات الأخلاقية والحاجية التي تتطلبها متغيرات حياة الجماعات والأمة. إنّ هذا التصنيف الذي لجأنا إليه - عندما كنا نخطط في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لندوة «فقه العصر» - يفتح المجال للتواصل بين سائر التيارات التي تعاملت خلال القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر الهجريين مع مستقبل الفقه الإسلامي من مبادئ ومنطلقات بناءة. فعندما نقول بالاجتهاد أو الفقه الإنشائي؛ فإنه يمكن فهمه على أنه عمل اجتهادي في مناطق الفراغ التشريعي. فنهج المقاصد التجاوزي الذي لا يزال يفتقر إلى الآليات الدقيقة التي يتضمنها المنهج القياسي لا يمنع من الاستعانة - في عمليات البحث عن المصلحة - بالمنهج الآخر، واستخدام ما تتيحه البيئات الجديدة من إمكانيات للتفكير والتدبير. والتساند بين الأمرين أو المنهجين يحول دون القطيعة المضرة جداً؛ لأنها إما قطيعةٌ مع التقليد لصالح التأصيل،

أو قطيعةً مع الجديد المتعارف عليه في العالم لصالح الهوية المنكمشة والمتحفزة. وقد ألقى العديد من العلماء كلمات في افتتاح الندوة، من بينهم سماحة الشيخ/ أحمد بن حمد الخليلي، مفتي عام السلطنة، الذي بيّن أن الله ﷻ قد جعل طبيعة البشر متطورة وليست جامدة على حال، ومع هذا التطور تنشأ مشكلات متعددة، وهذه المشكلات هي بحاجة إلى أن يسلط الضوء عليها من حيث حكم الله ﷻ، والذين يظطلعون بهذه الأمانة ويقومون بهذا الواجب إنما هم الفقهاء الربانيون القادرون على استنباط الأحكام الشرعية من مظانها وإعطاء كل مشكلة من هذه المشكلات حلولها، لهذا كان هذا الاجتماع الطيب وأمثاله من اللقاءات التي تتم بين الفقهاء هي المحاضن لعلاج المشكلات التي تفرزها تطورات الحياة الإنسانية، وبجانب هذا فإن الفقهاء عليهم أن ينظروا في مصالح الأمة؛ فقد جعلهم الله ﷻ قادة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وهذا العصر إنما هو منعرج خطير بالنسبة إلى هذه الأمة؛ لما حصل بين الأمة نفسها من شقاق، تبعته فتن اصطلت الأمة بناورها.

وأضاف سماحته أن الفقهاء مطالبون بأن يُخرجوا هذه الأمة من هذا المأزق، وأن يحولوها من الشقاق إلى الوفاق ومن الخلاف إلى الائتلاف؛ حتى تجتمع كلمة الأمة إلى ما يحبه الله ﷻ ويرضاه، وحتى تصان دماء الأمة وتُصان أعراضها وحرَماتها؛ فإن الأمة مسؤولة عن نفسها، كما أنها مسؤولة عن غيرها، فكيف تقوم بحق هذه المسؤولية إن لم تشع إلى ردم هذه الهوة فيما بينها، والقضاء على الشقاق، وإطفاء لهيب الفتنة المستعر فيما بينها؟!

ومن هنا نرجو من الفقهاء أن يقولوا كلمة تكون بمثابة البسمة الشافي لأنواء هذا الأمة، تعالج هذه المشكلات، وتُصون هذه الدماء، وتمنع هذا النزيف بين الأمة، وتقضي هذه الفتنة المستعرة التي تَأْكُل الحرث والنسل، والله ﷻ لن يترَككم أعمالكم، فبقدر ما يكون الإخلاص والسعي إلى هذا الخير يكون التوفيق من عند الله ﷻ.

كما تحدّث في افتتاح الندوة بعض العلماء عن أهمية التجديد الديني والفقهي وضروراته في المجتمعات المسلمة، كمطلب ملحّ وهام في ظل بروز الأفكار المتطرفة المخالفة للفكر الإسلامي الصحيح.

## الواقع وفقه العصر

ثم بدأت جلسات الندوة التي شارك فيها 60 باحثاً في دورتها الرابعة عشرة، حيث تَضَمَّت المحاور: الأصول النظرية لفقه العصر، والنظريات الفقهية والمسار الجديد، وفقه العصر ومناهج التجديد، وفقه العدالة في الإسلام، وفقه العصر في المجال الدولي، وفقه العصر في مجال الأسرة، وفقه العصر في المجالات الجديدة.

وفي المحورين: الأول والثاني (الأصول النظرية لفقه العصر) تحدّث فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور شوقي علام - مفتي جمهورية مصر العربية - حول (تحرير المفاهيم: مسألة تطبيق الشريعة)، كما تحدّث الشيخ أفلح بن حمد الخليلي حول (التكيف الفقهية.. أهميته وآلياته)، وشارك الأستاذ الدكتور رضوان السيد بورقة عمل حول (التقليد الفقهية وإمكانيات الحراك والتجديد)، وألقى الأستاذ الدكتور محمد الروكي ورقة عمل حول (مناهج الأصوليين بين التجديد وبناء النظام)، وتحدّث عبد المحمود أبو إبراهيم في ورقة عمل حول «مسارات الإصلاح في الفقه والأصول»، وأخيراً تحدّث الأستاذ الدكتور محمد كمال إمام حول «نظرية الحكم الوضعي وإمكانيات التجديد والتغيير».

وفي المحور الثاني (النظريات الفقهية والمسار الجديد) تحدّث الأستاذ الدكتور سعيد شبار حول (نظرية السُنَّة النبوية: التاريخ والإشكاليات)، كما ألقى الأستاذ الدكتور نور الدين الخادمي ورقة عمل حول (نظرية العرف في المذاهب الإسلامية وإمكانيات التجديد)، وشارك الدكتور صالح بن سعيد الحوسني بورقة عمل حول (نظرية العمل في المذاهب الإسلامية)، وألقى الأستاذ الدكتور عبد الحي عزب رئيس جامعة الأزهر ورقته حول (نظرية الاستصحاب في المذاهب الإسلامية وإمكانيات التجديد)، والأستاذ الدكتور آية الله أحمد مبلغي حول (نظرية المصلحة في المذاهب الإسلامية بين العلة والمقصد)، وتحدّث الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الكيلاني حول (نظرية الاستحسان عند الفقهاء وإمكانيات التجديد)، والأستاذ الدكتور محمد الشيخ بورقة عمل حول (الفقه المعاصر: رؤية فلسفية).



أما المحوران: الثالث والرابع للندوة فكانا بعنوان (فقه المعاصر ومناهج الاجتهاد المعاصر) حيث تحدّث ناصر بن خلفان البادي حول (الاجتهاد الإنشائي عند الإمام المحقق الخليلي)، والأستاذ الدكتور محمد المالكي في ورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند الإمام محمد عبده)، كما شارك الأستاذ الدكتور محيي الدين عفيفي بورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند الشيخ العلامة محمود شلتوت)، والشيخ عبد الله العزي حول (الاجتهاد الإنشائي عند الشيخ العلامة مجد الدين مؤيدي).

والجلسة الرابعة من الندوة كانت بعنوان (فقه المعاصر ومناهج الاجتهاد المعاصر)، حيث تحدّث الأستاذ الدكتور محمد المنسي حول (الاجتهاد الإنشائي عند الإمام المراغي)، والأستاذ الدكتور محمود هرموش في ورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند الإمام السالمي)، كما قدّم الشيخ هلال اللواتي ورقته في الندوة بعنوان (الاجتهاد الإنشائي عند الشيخ العلامة السيد باقر الصدر)، وشارك الأستاذ الدكتور سعيد بن سعيد العلوي بورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند الشيخ العلامة محمد بن الحسن الجحوي)، كما شارك الأستاذ الدكتور جمال الدين دراويل بورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور)، والدكتور إسماعيل الأغبري بورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند الشيخ العلامة ناصر بن أبي نبهان الخروصي).

وفي الجلستين الخامسة والسادسة قدّم الدكتور عبد الله بن سعيد المعمري ورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند الشيخ العلامة أحمد الخليلي)، وقدّم الأستاذ الدكتور داوود بورقيبة ورقته بالندوة حول (الاجتهاد الإنشائي عند العلامة الشيخ بيوض)، ود. معتز الخطيب ورقة عمل حول (الاجتهاد الإنشائي عند العلامة مصطفى الزرقاء وأبي اليسر عابدين)، والدكتور عبد العزيز العوضي حول (الاجتهاد الإنشائي عند العلامة عبد الله ابن الشيخ محمد صالح الخزرجي الشافعي).

أما في الجلسة السابعة من الندوة: (فقه العدالة في الإسلام) فقد تحدّث الدكتور محمد خليفة حامد حول (مؤسسة العدالة في الإسلام بين التاريخ والتطورات المعاصرة)، فيما تحدّث الأستاذ الدكتور جابر عبد الهادي حول

(نظام الحسبة والدعوة العمومية)، والدكتور أحمد الخمليشي حول (المحاكم الدستورية وقواعد الفقه الإسلامي).

والجلسة الثامنة كانت بعنوان (فقه العدالة في الإسلام)، تحدّث فيها الشيخ الدكتور عبد الله بن راشد السيابي عن (مقاصد القضاء في الإسلام)، والدكتور أحمد أبو الوفاء عن (العدالة الدولية من منظور إسلامي) [المؤسسات والأنظمة]، والأستاذ الدكتور أحمد هندي حول (طرق الإثبات المعاصرة).

والجلسة التاسعة كانت عن فقه العدالة في الإسلام، تحدّث فيها الدكتور أشرف أبو الوفاء عن (العدالة في مجال علاقات الأفراد على الصعيد الدولي)، وتحدّث الدكتور عبد القادر بن عزوز في (كتب القضاء في المذاهب الإسلامية: رصد تحليل)، وتحدّث الدكتور فايز محمد حسين في (العدالة في المقاصد والممارسة: مسألة الخير العام من منظور متجدد).

وفي الجلسة العاشرة من الندوة تحدّث الأستاذ الدكتور راشد البلوشي في (التحفظ في المعاهدات الدولية من منظور إسلامي)، وتحدّث الدكتور عوض محمد عوض في (الردة بين الحد والتعزيز)، وتحدّث الدكتور مسفر القحطاني في (السلم المدني: وفكر التطرف الديني).

وفي الجلسة الحادية عشرة: (فقه العصر في المجال الدولي) تحدّثت الدكتورة هبة رؤوف في (فقه العصر في العلاقات بين الديانات والثقافات)، وتحدّث الدكتور سعود الحبسي في (القواعد الفقهية في العلاقات الدولية)، وتحدّث الأستاذ الدكتور سعيد الدقاق في (جرائم الإبادة من منظور إسلامي)، وتحدّث الدكتور محمد بن سيف الحبسي في (جرائم الاتجار بالبشر من منظور إسلامي).

وفي الجلسة الثانية عشرة: (فقه العصر في مجالات الأسرة)، تحدّث الدكتور ماجد الكندي في (الزواج المدني وموقف الفقه منه)، وتحدّث الأستاذ الدكتور نبيل أسعد في (التعويض عن الخطبة وعن الطلاق)، وتحدّث الأستاذ الدكتور إدريس الفاسي في (حق السعاية والكف في الاجتهاد المغربي المعاصر)، وتحدّث الأستاذ الدكتور رمزي دراز في (ضرورات الرؤية الفقهية الجديدة للعلائق بين الفقه والقانون في مجال المعاملات).



وفي الجلسة الثالثة عشرة: (فقه العصر في مجالات الأسرة) تحدّث الدكتور سيد مختار أوكليف في (فقه المغتربين في الأحوال الشخصية للمسلمين)، وتحدّث الدكتور سلطان الحراسي في (الكشف الطبي لراغبي الزواج)، وتحدّث الأستاذ الدكتور محمد باهي أبو يونس في (الحقوق السياسية للمرأة من منظور إسلامي). أما الجلسة الرابعة عشرة الأخيرة فكانت بعنوان (فقه العصر في المجالات الجديدة)، وتحدّث فيها الدكتور حميد لحرر في (استئجار الأرحام والرحم البديل)، وتحدّث الدكتور مصطفى باجو في (التبرع بالأعضاء في المجتمع الفقهية)، وتحدّث الشيخ فرحات الجعيري في (التجارة الإلكترونية)، وتحدّث الدكتور حسن الشعيبي في (بنوك الدم)، وتحدّث الدكتور سيف الهادي في (الصور المستحدثة للزواج وموقف الإسلام منها: زواج الهبة والدم والبصمة والمسار والسفر).

## التوصيات

وقد خرجت ندوة تطور العلوم الفقهية في نسختها الرابعة عشرة «فقه العصر: مناهج التجديد الديني والفقهية» برؤى واستشرافات مستقبلية بلغت أربع عشرة توصية تمثّلت فيما يلي:

أولاً: تؤكد الندوة أهمية التجديد وأنه لا يقتصر على الأحكام الفقهية؛ بل يتجاوزها إلى مناهج الاجتهاد في أصول التشريع الإسلامي وأدوات الاستنباط الفقهية، كالعرف الصحيح، والمصالح المرسلّة، والاستحسان، وسدّ الذرائع، ونحوها، من أجل إظهار قدرة الشريعة الإسلامية على إصلاح الحياة، ومراعاة مقتضيات التجدّد والتغيير والتقدّم.

ثانياً: تفعيل العمل الفقهي في المجالات كافة، والمشاركة في حركة الإحياء والتجديد التي تستدعيها ضرورات الواقع وتطورات العصر وحاجياته المختلفة، وذلك عبر تنشيط مراكز العلم وهيئات الإفتاء، من أجل تعميق الدراسات الفقهية المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة والاكتشافات المعاصرة في المجالات الاجتماعية والطبية والقضائية والمالية، والإسهام في تطوير النظم والتشريعات الفقهية التي تيسر العمل بها.



ثالثاً: إن مرتكزات البحث في معالجة فقه العصر قرآنية إنسانية اجتماعية أخلاقية؛ فالقرآن الكريم - في جميع توجيهاته - راعى الواقع الإنساني، وتعامل مع الإنسان انطلاقاً من واقعه ومجتمعه المحيط به، ومن هنا تتجدد الرؤية الواضحة للقضايا المطروحة في هذه الندوات.

رابعاً: تفعيل مناهج الاجتهاد التي قررها علماء الأمة في الكشف عن أحكام القضايا المعاصرة والنوازل المستجدة التي تقع، حتى نجمع بذلك بين قراءة المصادر والأصول وتفهمها واتباعها، والمعاصرة في التطبيق والتنزيل.

خامساً: توحيد المصطلحات وضبطها في المدارس الإسلامية لفهم اجتهادات الفقهاء؛ إذ إن العيش المشترك لا يتحقق إلا بمعرفة الأصول المتفق عليها بينهم.

سادساً: تأكيد معالم النهضة العُمانية في إطارها الفقهي والثقافي والعلمي، وتطور مدرستها الفقهية وإسهام علمائها في معالجة نوازل الأمة في كل عصر، وعبر الحقب والأزمان مما يعطي فكراً دينياً متجدداً، وعطاءً إنسانياً متدفقاً، جديراً بالدراسة التاريخية والفقهية استكمالاً لهذا الإرث، وامتداداً لهذه الحضارة العريقة.

سابعاً: إن الاجتهاد في تطبيق النصوص الشرعية لا يقل أهمية عن الاجتهاد في فهم نصوص الشريعة؛ فتطبيق الأحكام يحتاج إلى تبصر ونظر، من خلال الالتفات إلى فقه المآلات، والعلم بطبيعة الواقع، ومراعاة المصالح والمفاسد، وربط الحكم التكليفي بالحكم الوضعي؛ وذلك حتى يكون تنزيل الأحكام موافقاً لمقصود الشارع منها.

ثامناً: أهمية دراسة النماذج الفقهية التجديدية في تراثنا الفقهي، وتقييمها ضمن إطارها التاريخي، وتحديد منهجية الاستفادة منها وتطويرها، والتفكير في الاستفادة من جهود الاجتهاد الإنشائي الذي سارت عليه هذه الندوة - وما ظهر وتتابع في الندوات على مدى العقد ونصف العقد - في إنجاز موسوعة جديدة تستوعب المناحي التجديدية في فتاوى العلماء ودراساتهم المعاصرة، وما قدمته المجامع الفقهية في شتى الموضوعات المتميزة بالجدة والأصالة وعمق البحث، ومواكبة فقه العصر، وما طرأ في حياة المسلمين من تغيرات.



تاسعاً: تعزيزُ الوحدة الإسلامية والأخوة الإيمانية والتعارف الإنساني، وإبراز القواسم المشتركة بين المدارس الفقهية والاتجاهات الشرعية المعتمدة، وتأكيد كونها مقوم نجاح وعنصر ثراء ومصدر قوة، والعمل على نبذ التعصب والتفرق، وترك الاختلافات اللفظية والجدل الذي يورث ما لا تحمد عقباه.

عاشراً: إبراز رسالة العلماء في تحقيق الوحدة والأخوة والتنمية والتزكية والإصلاح، وتبليغ صوتهم في منع العنف والغلو، وترسيخ قيم الإسلام الحنيف ودعوته إلى الرحمة والعدل والرفق والسماحة.

حادي عشر: إحياء رسالة الوعظ والإرشاد في العصر الحديث، وتعظيم الرسالة الروحية والتربوية والعلمية للمؤسسات الدينية والإعلامية، وتجديد الشأن الديني في ذلك، بحيث يكون متصلاً بحياة الناس وملائماً للواقع، ومتابعة المناهج والبرامج التعليمية ومراجعتها دائماً، بحيث تكون مؤثرة في عقول الشباب ومتفاعلة مع قضايا العصر.

ثاني عشر: الاهتمام بالنواحي الروحية والأخلاقية والتربوية في فهم الكتاب والسنة والاجتهادات الفقهية، بما يؤدي إلى التأثير في الباحثين الشباب بطرائق إيجابية، ويدخل روحاً جديدة في المناهج والطرائق المتبعة في تثقيف الأجيال وتربيتهم وتعليمهم.

ثالث عشر: أهمية التعاون بين علماء الفقه الإسلامي وعلماء القانون من أجل ردم الهوة بينهما، وتنظيم لقاءات دورية لتحقيق التقارب بما يساهم في ترسيخ العدالة، مع إمكانية التعاون في تدوين الفقه الإسلامي نتيجة لهذه اللقاءات.

رابع عشر: إن الحسبة تحتاج إلى تطوير شكلي وموضوعي تحدد فيه اختصاصاتها والعلاقة بينها وبين المؤسسات الأخرى، وكيفية الاستفادة من وجود كل منها، وأن يوجد مركز أبحاث لدراسة الحسبة، والعمل على تطويرها وكيفية الاستفادة من وسائل الإعلام في هذا المجال.